CJSP
ISSN-2536-0027

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية

مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج
للبحوث والمؤتمرات في مملكة البحرين

العدد ـ ٤٠
كانون الاول ـ ٢٠٢٤

CAMBRIDGE
RESEARCH AND CONFERENCES CENTER

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية
CAMBRIDGE SCIENTIFIC JOURNAL

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الاربعون – كانون الاول ٢٠٢٤– جمادي الاخرة ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

التوظيف الجيو-اقتصادي للموارد الاقتصادية في السياسة الخارجية "المياه أنموذجا"

م.م قمر ثامر صبري
تدريسية في كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين
qamar.thamir@nahrainuniv.edu.iq

- **المستخلص:**

تعد الموارد الاقتصادية وخاصة المياه من الأدوات الجيو-اقتصادية الأساسية التي توظفها الدول لتحقيق مصالحها الاستراتيجية وتعزيز نفوذها في السياسة الخارجية ويعتبر المياه عنصراً حيوياً يتجاوز دوره كمورد طبيعي إلى كونه أداة قوة وتأثير على المستويين الإقليمي والدولي وتعد مسألة المياه من المسائل المؤثرة في العلاقات الدولية بين الدول المتشاطئة، كما أن التوظيف الجيو-اقتصادي للمياه مؤثر في السياسة الخارجية من أجل تحقيق أهداف سياسية واقتصادية وأن الأهداف السياسية تكمن في استخدام المياه كسلاح سياسي من أجل الضغط على الدول المصب والتهديد بتحديد كمية المياه الواردة إلى دول المصب من أجل تحقيق أهداف سياسية، وبالتالي فإن توظيف الموارد المائية في السياسة الخارجية يُبرز أهمية هذا المورد كأداة جيو-اقتصادية تُسهم في صياغة العلاقات الدولية من خلال حسن إدارتها، يمكن أن تكون المياه عامل استقرار وتنمية، في حين أن سوء استخدامها قد يؤدي إلى تصاعد النزاعات.

مما سبق يمكن أن نطرح **إشكالية** البحث بسؤال مفاده: هل التوظيف الجيو-اقتصادي مؤثر في السياسة الخارجية للدول؟ وما طبيعة هذا التأثير؟

استناداً إلى ما تقدم ينطلق البحث من **فرضية** مفادها "هناك علاقة تفاعلية بين التوظيف الجيو-اقتصادي للمياه والسياسة الخارجية فكلما زاد توظيف المياه جيو-اقتصادياً في السياسة الخارجية زادت معه التأثيرات في طبيعة العلاقات الدولية".

- **Abstract:**

Economic resources, especially water, are essential geoeconomic tools that countries use to achieve their strategic interests and enhance their influence in foreign policy. Water is considered a vital element that transcends its role as a natural resource, becoming a tool of power and influence at both the regional and international levels. The issue of water is a significant factor in international relations among riparian countries. Moreover, the geoeconomic utilization of water affects foreign policy in order to achieve political and economic goals. The political objectives lie in using water as a political weapon to pressure downstream countries by threatening to reduce the amount of water flowing to them to achieve specific political goals, Therefore, the use of water resources in foreign policy highlights the importance of this resource as a geoeconomic tool

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الاربعون – كانون الاول ٢٠٢٤– جمادي الاخرة ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

that contributes to shaping international relations. With proper management, water can be a factor of stability and development, while its misuse can lead to escalating conflicts.

المحور الاول: الاطار النظري للتوظيف الجيو-اقتصادي والموارد الاقتصادية

أولاً: مفهوم الجيو-اقتصاد والتوظيف الجيو-اقتصادي

١- تعريف الجيو-اقتصاد (Geo-economics)

لغوياً مصطلح الجيو-اقتصاد كلمة انجليزية الاصل محدثة ومركبة من جزأين:

الاول كلمة "الجيو" تنحدر من اللغة اليونانية القديمة وهي تعني الأرض مرادفها كلمة المساحة أو المتسع أو المكان الواسع من الأرض أما الجزء الثاني كلمة "اقتصاد" وهي منحدرة من اللغة العربية مقصود بها علم الاقتصاد وما يرتبط به من أنشطة الإنتاج، التوزيع، الاستهلاك للموارد والخدمات والتمويل وما يترتب عليها من علاقات اقتصادية وتبادلات ومنافسات وصراعات[١] .

ويمكن فهم المصطلح بأنه يعبر عن العلاقة بين الجغرافيا والاقتصاد، حيث يشير إلى دراسة تأثير الموقع الجغرافي، الموارد الطبيعية، والمناخ على الأنشطة الاقتصادية لدولة أو منطقة معينة، وعليه يمكن ان يعتبر هذا الموضوع هو دراسة كلية للتفاعلات والتركيبات والتداخلات المعقدة بين الارض والاقتصاد.

اصطلاحاً لا يوجد تعريف جامع لمفهوم الجيو-اقتصاد حتى عند الخبراء الاقتصاديين ولكن يمكن تعريفه بتعاريف عدة اهمها:-

عرفه "ادوارد لوتواك Edward Luttwak"* "بأنه الوضع الذي يحتل فيه الاقتصاد مكان السياسة في القيادة أي دولة تريد خوض سباق الأسلحة يجب أن تعطي الأولوية للاسلحة الجيواقتصادية المتمثلة في التكنولوجيا المتطورة مع التنسيق المحكم بين البحث والتطوير المدعم من قبل الدولة والإنتاج الصناعي في القطاعات الاستراتيجية، فليس هنالك حاجة لدعوة الدول المنافسة أن تفتح أسواقها الداخلية أو الحفاظ على تحسين العلاقات الدبلوماسية" ومن انصار هذه السياسة المدرسة الصناعية الأمريكية التي ترى قطاع الصناعة يمثل الركيزة الأساسية التنافسية الوطنية[٢].

أما في التعريف الثاني الذي يستند إلى طرح المذهب التجاري أو المركنتلي يوضح الجيواقتصاد من منطلق "أن الجيوسياسة التقليدية مطالبة بإدراج البعد الاقتصادي في علاقات القوة بين الأمم، وحتى بجعل التجارة الدولية هي الركيزة الأساسية للرفاهية"[٣]. وعرفه "جان فرانسوا دغوزان"** دراسة التدفقات الاقتصادية والاجتماعية وتفاعلات الأطراف الفاعلة فيها سواء كانت دولة أو غيرها المرتبطة بالسلطة"[٤]

وعرفه "باسكال لورو Pascal Lorot"* " يتولى الجيواقتصاد تحليل الاستراتيجيات الاقتصادية وبالأخص التجارية منها التي تقررها الدولة في الإطار السياسي لحماية اقتصادها القومي أو بعض القطاعات المحددة ومساعدة شركاتها الوطنية للسيطرة على التكنولوجيات أو غزو السوق العالمي في إنتاج أو تسويق بعض القطاعات المهمة التي تمنح الحائزين عليها دولاً أو شركات وطنية عنصر قوة ونفوذ على المستوى الدولي وتساهم في تعزيز دورهم الاقتصادي والاجتماعي"[٥].

أخيراً يمكن اعطاء تعريف واضح للجيو-اقتصاد على إنه دراسة وتحليل التفاعلات بين العوامل الجغرافية والاقتصادية، وتأثيرها على السياسات الدولية، والنفوذ السياسي للدول. وهو يُركز على كيفية استغلال الموارد الطبيعية، الموقع الجغرافي، والبنية التحتية كأدوات لتحقيق مصالح اقتصادية وجيوسياسية، و يشمل هذا المفهوم فهم الديناميكيات التي تحكم التنافس بين الدول في استخدام مواردها الجغرافية، مثل الموانئ،

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الاربعون – كانون الاول ٢٠٢٤– جمادي الاخرة ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

الممرات البحرية، ومصادر الطاقة، لتعزيز مكانتها الاقتصادية والسياسية. كما يتناول السياسات الاقتصادية الاستراتيجية، مثل العقوبات الاقتصادية أو بناء ممرات تجارية، كوسيلة لتحقيق أهداف جيوسياسية.
بالتالي، الجيو-اقتصاد يُعد إطاراً يجمع بين الاقتصاد والجغرافيا لفهم كيفية إعادة تشكيل موازين القوى الدولية وفقاً لمصالح الدول الاقتصادية والاستراتيجية.

٢- مفهوم التوظيف الجيو-اقتصادي وأبعاده

بعد أن اشرنا الى مفهوم الجيو-اقتصاد والتحول الذي وضح ارتكاز النظام العالمي الجديد على السلاح الاقتصادي بدلاً من السلاح العسكري كأداة فعالة تستخدمها الدول والشركات الكبرى لفرض قوتها ومكانتها في العالم لا بد ان نوضح مفهوم التوظيف الجيو-اقتصادي للموارد الطبيعية.
يشير **مفهوم** التوظيف الجيو-اقتصادي للموارد الطبيعية إلى استغلال الموارد الطبيعية المتاحة في دولة أو منطقة معينة كأداة استراتيجية لتحقيق أهداف اقتصادية وجيوسياسية، هذا المفهوم يعبر عن كيفية توجيه الموارد مثل النفط، الغاز الطبيعي، المعادن، والمياه لخدمة المصالح الوطنية، سواء من خلال تعزيز التنمية الاقتصادية أو من خلال تحقيق النفوذ الإقليمي والدولي، على سبيل المثال النموذج موضوع البحث الا وهو المياه هنالك دول تمتلك موارد مائية كبيرة، مثل تركيا، تستخدمها في سياساتها الإقليمية، كما هو الحال مع التحكم في تدفق مياه الأنهار نحو الدول المجاورة. وبذلك يعكس التوظيف الجيواقتصادي للموارد الطبيعية القدرة على دمج الاقتصاد والجغرافيا لتأمين المصالح الوطنية وتعزيز المكانة الدولية، مع ضرورة مراعاة الاستدامة في إدارة هذه الموارد لضمان استمرارية العائد الاقتصادي والجيوسياسي.
واذا اردنا توضيح **ابعاد** التوظيف الجيواقتصادي للموارد الطبيعية وكما في ادناه:- [٦]

١.**البعد الاقتصادي:** يكمن في استثمار الموارد الطبيعية كمصدر رئيسي للإيرادات وتمويل مشاريع التنمية المستدامة ودعم التجارة الدولية من خلال تصدير الموارد إلى الأسواق العالمية.
٢.**البعد الجيوسياسي:** من خلال استخدام الموارد كوسيلة للضغط السياسي أو تعزيز النفوذ الدولي، مثل التحكم في إمدادات الطاقة (النفط والغاز) للدول الأخرى وإنشاء شراكات وتحالفات استراتيجية مع الدول المستوردة للموارد.
٣.**البعد الأمني:** العمل على حماية الموارد من الاستغلال الخارجي وضمان السيادة الوطنية عليها وتطوير استراتيجيات للاحتفاظ بالموارد للأجيال القادمة، ما يعزز الأمن الاقتصادي.

ثانياً: عناصر التوظيف الجيو-اقتصادي

تبين من خلال الطرح السابق لمفهوم التوظيف الجيو-اقتصادي أن الأولوية السياسية والعسكرية أصبحت ثانوية مقارنة مع الأولوية الاقتصادية وصارت الشؤون الاقتصادية والتجارية تحتل مكانة الصدارة في السياسة الخارجية للدول، وأن الدبلوماسية الاقتصادية أصبحت أداة صراع وردع وتدخل في سياسات الدول[٧]، ويشير التوظيف الجيو-اقتصادي إلى استغلال العوامل الجغرافية للدولة لتحقيق مصالحها الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ويعتمد هذا التوظيف على مجموعة من العناصر الرئيسة التي يمكن تصنيفها بالآتي:[٨]

١- الموقع الجغرافي: أن الموقع الجغرافي المميز كالجوار للدول الكبرى أو الإطلال على ممرات مائية استراتيجية (مثل مضيق هرمز أو قناة السويس) والقرب من الأسواق العالمية أو الموارد الطبيعية يعد أداة لتعزيز المصالح السياسية والاقتصادية.
٢- الموارد الطبيعية: تمنح وفرة الموارد الطبيعية الدول قوة تفاوضية في الأسواق العالمية سيما المياه والأراضي الزراعية الخصبة التي لها دوراً في تحقيق الأمن الغذائي.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الاربعون – كانون الاول ٢٠٢٤– جمادي الاخرة ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

٣- البنى التحتية: يعد هذا مجال احد العناصر المهمة في إطار التنمية الاقتصادية داخل وخارج الدولة بسبب البعد الاقتصادي الذي يدره من خلال الاستثمارات للقوى الكبرى، مثل شبكات المواصلات والنقل التي تعد أحد عناصر التوظيف الجيو-اقتصادي كونها تعزز من القدرة على ربط الأسواق المحلية بالعالمية وكذلك أنظمة الاتصالات والطاقة التي تدعم التنمية الاقتصادية[٩] .

٤- رأس المال البشري: يتمثل بالكفاءات والمهارات التي تساهم في تعزيز الابتكار والإنتاجية بالاضافة الى التركيبة السكانية (مثل الشباب الذين يمثلون قوة عاملة واعدة).

٥- التكنولوجيا: اضحى التطور الإلكتروني بفضل ثورة المعلومات والإنترنت أحد العناصر الأساس التي تؤثر على النظام الدولي بما يحمله من أدوات تكنولوجيا قادرة على القيام بعمليات حشد وتعبئة في العالم[١٠]، بجانب تأثيره في القيم السياسية وأشكال القوة المختلفة سواء كانت القوة الصلبة أو الناعمة، إذا شاهدت نهايات القرن العشرين ثورة معلوماتية كان لها انعكاستها على مسار الساحة الدولية، فقد افرزت ثلاث عناصر أساس في المعلومة والفضاء الخارجي، الطابع الرقمي سيما خلال شن الحروب وتحقيق المكاسب الاقتصادية ادى ذلك إلى أن تحتل التكنولوجيا المعلومات مكانة مرموقة في الاقتصاديات الوطنية[١١].

٦- التحالفات والعلاقات الدولية: أن للشراكات الاقتصادية والسياسية مع الدول الكبرى والمنظمات الدولية وكذلك دور الدولة في المنظمات الإقليمية والعالمية تأثيراً مهماً في تعزيز نفوذها الجيو-اقتصادي.

٧- الاستقرار الامني والسياسي: وجود بيئة سياسية مستقرة تشجع على الاستثمار والتنمية الاقتصادية و ضمان الأمن الداخلي والإقليمي لتمكين حركة التجارة والاستثمار أحد أهم العناصر التي ترتكز عليها الدولة في التوظيف الجيو-اقتصادي.

نلحظ مما تقدم أن، هذه العناصر التي يرتكز عليها توظيف الجيو-اقتصاد لاي دولة هي عناصر تعمل بشكل متداخل متكامل لتحديد قدرة الدولة على استثمار جغرافيتها واقتصادها في تحقيق أهداف استراتيجية تعزز من نفوذها ودورها الإقليمي والدولي.

ثالثاً: الموارد الاقتصادية وأهميتها في السياسة الخارجية

تشكل التحولات والتطورات في النظام الاقتصادي العالمي في نهاية القرن العشرين واحدة من أهم واخطر المحددات والفرص امام صُناع القرار في تحديد السياسة الخارجية وتعتبر الموارد الاقتصادية بوفرتها او ندرتها أحد أدوات القوة الناعمة أو الصلبة التي يمكن استخدامها لتحقيق مصالح الدولة على المستوى الإقليمي أو الدولي ولها دوراً محورياً في صياغة السياسة الخارجية للدول، وتعتبر الموارد الاقتصادية المحرك الرئيس لجميع المخاطر التي تواجهها الدول على جميع المستويات السياسية والاقتصادية[١٢] ، لذلك تستغل الدول أهمية مواردها الاقتصادية في صياغة سياستها الخارجية ويمكن تلخيص الأهمية في النقاط التالية: [١٣]

١- الموارد الاقتصادية كأداة نفوذ: الموارد الاقتصادية مثل النفط، الغاز، المعادن، والمياه تُستخدم كوسيلة للضغط أو التعاون مع الدول الأخرى، مثل استخدام النفط كوسيلة للتأثير على سياسات الدول المستهلكة (كما حدث خلال أزمة النفط في السبعينيات)*.

٢- تقوية العلاقات الثنائية والإقليمية حيث تُمكّن الموارد الدول من بناء شراكات استراتيجية عبر تصديرها أو من خلال استثمارها في مشاريع مشتركة.

٣- تنويع الحلفاء السياسيين: أن الدول ذات الموارد الاقتصادية القوية تستطيع بناء تحالفات واسعة، مما يعزز استقلاليتها في اتخاذ القرارات السياسية الخارجية.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الاربعون – كانون الاول ٢٠٢٤– جمادي الاخرة ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

٤- إدارة الأزمات الدولية: تُستخدم الموارد الاقتصادية كوسيلة للتعامل مع الأزمات الدولية، سواء عبر تقديم الدعم أو استخدام الحصار الاقتصادي.
٥- تعزيز المكانة الدولية: الدول التي تمتلك موارد اقتصادية ضخمة تُعد لاعباً رئيساً على الساحة الدولية، مما يعزز مكانتها في المنظمات الدولية.

وبهذا الصدد اكتسبت الموارد الاقتصادية بإنواعها المختلفة أهمية بالغة في منح الدول عناصر قوة شاملة في سياستها الخارجية وتبعاً لذلك في اطار العلاقات الدولية ولكن وفرة الموارد لا تستخدم بشكل صحيح الا من خلال توظيف هذه الموارد وهنا سنوضح أشكال توظيف الموارد الاقتصادية في السياسة الخارجية من خلال:

١- التجارة الدولية: أن الدول التي تتمتع بموارد وفيرة تستطيع فرض شروطها في الاتفاقيات التجارية.
٢- المساعدات الاقتصادية: تقديم مساعدات اقتصادية للدول الأخرى (مثل المساعدات الغذائية أو الاستثمار في البنية التحتية) لتوطيد العلاقات كما هو الحال بالنسبة للعراق حيث يستخدم صادراته النفطية لتعزيز علاقاته مع دول مجاورة عبر اتفاقيات تجارية ومشاريع استثمارية.
٣- الاستثمارات الخارجية: الدول توظف فوائضها الاقتصادية للاستثمار في دول أخرى، مما يمنحها نفوذًا اقتصاديًا وسياسيًا.
٤- التحكم في الأسواق العالمية: أن السيطرة على موارد معينة تتيح للدولة فرض سياسات تؤثر على الأسواق العالمية، مثل دولة روسيا التي تستخدم الغاز كوسيلة للضغط على الاتحاد الأوروبي.

المحور الثاني: دور الموارد المائية في صنع السياسات الخارجية للدول

للموارد المائية دوراً حيوياً في تشكيل السياسات الخارجية للدول خاصةً في المناطق التي تعتمد بشكل كبير على مصادر مياه مشتركة وتُعتبر المياه عاملاً استراتيجياً مؤثراً في العلاقات الدولية حيث يمكن أن تكون سبباً للتعاون أو النزاع بين الدول حيث تعتمد السياسات الخارجية المرتبطة بالمياه على إدارة الموارد المشتركة، وضمان الأمن المائي، وتعزيز التنمية المستدامة.

أولاً: تأثير العامل الجغرافي للمياه على السياسة الخارجية

١- أهمية المياه كمورد جيو-اقتصادي

يعد المياه كمورد طبيعي بالغ ألاهمية من ناحية الجغرافيا السياسية في كل مرحلة من مراحل التاريخ وفي كل منطقة من مناطق العالم ويعد المياه مصدر أساسي للتفاعلات الحضارية التدخلات الخارجية ففي أوائل القرن الحادي والعشرين تحول موضوع المياه إلى قضية ساخنة مركزية في السياسات الخارجية وفي الصراعات الإقليمية، تتمثل أهمية المياه كمورد جيو-اقتصادي في جوانب عدة:[١٤]

١.أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية: يشكل المياه عنصر أساسي في القطاعات الحيوية مثل الزراعة، الصناعة، والطاقة، وتوفير المياه النظيفة وهو ضروري لتحسين الصحة العامة وتعزيز جودة الحياة.

٢.أداة قوة جيوسياسية: ان الدول التي تمتلك مصادر مياه وفيرة خاصة تلك التي تتحكم في منابع الأنهار أو الخزانات الكبرى، غالباً ما تستخدم هذا المورد كأداة ضغط سياسي أو اقتصادي على الدول المجاورة على سبيل المثال، النزاعات حول مياه النيل أو الفرات.

٣.تأثير المياه على الأمن الغذائي: بما أن مورد أساسي للإنتاج الزراعي؛ فإن ندرتها أو سوء إدارتها يؤديان إلى تراجع إنتاج الغذاء وزيادة الاعتماد على الواردات مما يؤثر على الاقتصادات الوطنية.

٤.دور المياه في إنتاج الطاقة: تُستخدم الموارد المائية في توليد الطاقة الكهرومائية التي تُعد من مصادر الطاقة المتجددة والنظيفة كما أن توفير المياه مهم للصناعات الثقيلة ومحطات الطاقة الحرارية [١٥].

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الاربعون – كانون الاول ٢٠٢٤– جمادي الاخرة ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

٥.عامل جذب للاستثمارات: وجود مصادر مائية كافية يُعتبر ميزة تنافسية حيث يجذب الاستثمارات في قطاعات الزراعة والصناعة، خصوصاً في الدول التي تعاني من شح المياه.
٦.تأثير المياه في الصراعات الدولية: ان ندرة المياه أو سوء توزيعها يؤدي إلى نزاعات بين الدول أو داخل الدول ذاتها على سبيل المثال، النزاعات حول مياه نهر الأردن أو أزمة المياه في حوض نهر النيل[١٦].
نلحظ مما تقدم الاهمية الكبيرة للموارد المائية مما يجعلها سبباً من اسباب قوة الدول او ضعفها وهذا يجعل من إدارة المياه بشكل مستدام وكفوء ضرورة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز الاستقرار الجيوسياسي بين الدول لذلك، يجب أن تكون المياه في صلب السياسات الوطنية والإقليمية لتحقيق التنمية المستدامة وضمان الأمن المائي.

٢- خصائص الموارد المائيه واهميتها الاستراتيجية.

" أن إزدياد أهمية المياه كغيرها من الموارد الطبيعية محاطة بالعديد من المتغيرات سواء الدولية أو الأقليمية والمياه كمورد مشترك ممكن أن يكون له أثر على توزيع الموارد المائية، بل قد تكون لها اليد الطولى في مبادرات التأثير وتغيير مواقف وسياسات بعض الدول وكيف ما تشاء نحو ترتيبه لمناطق التوزيع الجغرافي، حيث تختلط السياسة بالاقتصاد وبالوضع الاجتماعي في مسألة المياه وعند البحث في أسباب المشاكل الناجمة عن النزاع بشأن المياه العذبة، سيبرز العامل السياسي حاضراً ومؤثراً، فالأرقام المائية سياسية بامتياز ولم تعد مسألة المياه مسألة اجتماعية اقتصادية وقانونية فحسب، بل أصبحت مسألة أمنية واستراتيجية لاسيما في الدول التي تمر فيها أنهار لا تسيطر على منابعها ويشاركها فيها أطراف أخر" [١٧]، ولموارد المياه خصائص كثيرة يتميز بها إضافة إلى أهميته الاستراتيجية كونه عنصراً ضرورياً وحيوياً لاستمرار إنتعاش مختلف القطاعات، سنوضح ابرز هذه الخصائص ومدى اهميته استرايجياً وكما يلي :- [١٨]

أ- التجدد والاستدامة: المياه مورد طبيعي متجدد بفعل الدورة المائية، مما يجعلها أحد الموارد التي يمكن استدامتها إذا أُحسن استخدامها وإدارتها.
ب- التوزيع غير المتكافئ: توزيع المياه يختلف من منطقة إلى أخرى بسبب التفاوت في المناخ والجغرافيا هذا التفاوت يؤثر بشكل كبير على توفر المياه واستخدامها.
ت- الحاجة إلى الإدارة المشتركة: العديد من الموارد المائية، مثل الأنهار والبحيرات، تُعتبر موارد مشتركة بين أكثر من دولة، مما يتطلب تعاوناً دولياً لإدارتها بشكل عادل.
ث- الاستجابة للتغيرات البيئية: المياه تتأثر بشكل كبير بالتغيرات المناخية والتلوث، مما يجعلها مورداً معرضاً للخطر في ظل التغيرات البيئية المتسارعة.
ج- التنوع في الاستخدام: تُستخدم المياه في قطاعات متعددة، بما في ذلك الشرب، الزراعة، الصناعة، وتوليد الطاقة، مما يجعلها عنصراً أساسياً في الأنشطة الاقتصادية والحياتية.

الأهمية الاستراتيجية للموارد المائية:

تعد المياه ثروة استراتيجية لها أهمية جيبولتيكية يستطيع من يمتلكها أن يؤثر بالوسط المحيط وأن يوسع دائرة نفوذه وهذا أصبح إدراك ثابت لدى الدول ومن هنا يظهر أن الدولة التي تتحكم في مصادر المياه يعطي لها قدرة التحكم وهذه القدرة تُدعم بالخبرة التقنية والإمكانيات المادية قد تكون ذاتية أو خارجية ويبدأ التوتر في حال ما إذا حاولت أي دولة منافسة تقليص هذا التحكم الذي تتمتع به تلك الدولة للمصادر المائية من خلال إقامة المشاريع المائية كما يظهر بوضوح اصطلاح الهيمنة المائية التي تظهر رغبة الدولة في

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الاربعون – كانون الاول ٢٠٢٤– جمادي الاخرة ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

السيطرة على أكبر قدر ممكن من الموارد المائية والتحكم فيها[١٩] ، مما تقدم يمكن توضيح الاهمية الاستراتيجية للموارد المائية بالآتي:-

١. دعم و تحقيق الأمن الغذائي: هناك نوعين من الموارد الموارد الاقتصادية والموارد غير الاقتصادية أو الحرة وفي ضوء علم الاقتصاد تحدد الموارد على انها اقتصادية بناء على امرين الاول (الندرة Scarcity) والثاني (المنفعة utility) التي تحقق عند استعمال تلك الموارد وان المياه بمعنى وجودها على كوكب الارض لم تعامل على انها سلعة مثل الموارد الطبيعية الاخرى كالمعادن والنفط وغيرها كما لم تؤسس علاقة البشر بالمياه على هذا الاساس منذ بدء الخليقة بل تأسست علاقة البشر بالمياه بوصفها مواردا طبيعياً متاحاً للبشرية، بناءاً على ذلك عرفت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ثلاثية الماء والغذاء والطاقة بأنها "مفهوم شامل للطبيعة المترابطة لمنظومة الموارد العالمية" فهي ثلاثية يؤثر كل منها في الآخر، ولم يكن فهم أو إدارة أي منها إدارة كفوءة وفعالة تحقق الأهداف التنموية والاجتماعية وتضمن توازن النظام الأيكولوجي واستدامته بمعزل عن الآخر كما يشير اسمها فهي تشمل ثلاثة أهداف أساسية، أمن الماء، أمن الغذاء، وأمن الطاقة لذلك فإن انعدام الأمن المائي قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار الغذاء بسبب الجفاف او تأجيج الصراعات الكامنة ودفع موجات الهجرة[٢٠].

٢. دورها في العلاقات الدولية: الموارد المائية المشتركة بين الدول تُعتبر عاملاً مؤثراً في التعاون أو النزاعات الاتفاقيات المائية تُستخدم لتحديد الحصص وتجنب النزاعات.

٣. تعزيز التنمية الاقتصادية: المياه أساسية للصناعة والطاقة، مما يجعلها عنصراً محورياً في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

٤. أداة للنفوذ الجيوسياسي: أن الدول التي تتحكم في منابع الأنهار أو تملك موارد مائية وفيرة قد تستخدمها كأداة ضغط لتعزيز نفوذها الإقليمي أو الدولي.

٥. أثرها على الأمن القومي: ندرة المياه أو سوء إدارتها يمكن أن يؤدي إلى اضطرابات داخلية، خاصة في الدول التي تعتمد بشكل كبير على المياه لتلبية احتياجات سكانها.

ثانياً: تأثير الموارد المائية على النزاعات الدولية

أخذت مشاكل المياه تشغل حيزاً في الأحداث العالمية المعاصرة بل وفي رسم المستقبل السياسي لكثير من دول العالم حيث أطلقت تسمية "قرن المياه" على القرن الحادي والعشرين في التحليل النهائي، المياه أهم من البترول وأغلى وأن الخريطة المائية تظهر خطوطاً متشابكة للتداخل الدولي في أحواض أنهارها وفي استثمار مواردها مما يترك علاج هذا الاستثمار رهيناً بالعلاقات القائمة بين الدول ذات العلاقة التي تقوم في الأساس على مبدأ القوة أولاً ومدى الاحترام المتبادل للاتفاقيات القائمة بينها ثانياً فقد أصبحت مسألة المياه من أكثر المسائل المؤثرة في العلاقات الدولية بين الدول المتشاطئة، ونظراً لإهمية المياه المتزايدة والتوسع في استخدامها ظهرت الخلافات بين دول عدة بسبب كمية الموارد المائية المحدودة المشتركة بينها فطبيعة الأنهار الدولية توجد حالة خاصة في العلاقات بين الدول التي تمر بها تلك الأنهار، وقد يؤدي النزاع بشأنها إلى صدام عسكري واسع وتكمن المشكلة في استخدام مياه النهر من لدن أكثر من دولة، خاصة عندما لا تكون هناك إتفاقيات وتفاهم بين تلك الدول على تقاسم حصص المياه، وقد تؤدي أي خطوات عملية لإستخدام المياه من دولة في حوض النهر إلى نزاع مع الدول الأخرى المجاورة، مثل بناء السدود والخزانات، أو تحويل مياه النهر أو فروعه، وأي نزاع بهذا الشأن سيدفع ثمنه السكان، لأن المياه أساس الحياة لديهم[٢١] وبطبيعة الحال يقود إلى تنافس وحدوث النزاعات.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الاربعون – كانون الاول ٢٠٢٤– جمادي الاخرة ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

هناك حقيقة تتمثل في استنزاف المياه على جانب الحدود من قبل دولة من دول النهر قد يؤثر تأثيراً واضحاً في إمدادات المياه على الجانب الآخر فقد شكلت المياه موضوعاً لخلافات سياسية واقتصادية وأحياناً توترات عسكرية لم تكن في مصلحة أحد من الطرفين وتؤدي الاعتبارات السياسية دوراً كبيراً في زيادة حدة الخلافات بين الدول المشتركة في حوض نهر دولي معين وإن الصراع على الموارد الاستراتيجية كان ولا يزال سمة من خصائص السيكولوجية البشرية واختلفت أشكاله من عصر لآخر، ففي القرن الماضي تبلورت أوجه تنافس وصراع لم يعهدها العالم لتأمين الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة والسيطرة على الأسواق المحلية لذلك بقيت المياه مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بسبل العيش والتلاحم المحلي والتوترات السياسية وكذلك في ايجاد بيئة صراعية أو تعاونية بين الدول المشتركة في الأحواض المائية المتمثلة في مجاري الأنهار أو الأحواض المائية الجوفية.

المحور الثالث: تحليل التوظيف الجيو-اقتصادي للمياه في السياسة الخارجية للدول

إن ندرة المياه العالمية تشكل مصدر قلق متزايد على المستوى الدولي بسبب آثارها على بقاء الإنسان، ويمكن اعتبار المياه لاسيما العذبة مورداً أساسياً لا يتجزأ من أنشطتنا البيئية والمجتمعية، كما ويقابل هذه الندرة الطلب المتزايد عليها، وأن تغير إمدادات المياه بالتوازي مع التوزيع غير المتساوي وغير المنتظم، يشكلان مصدراً للاحتكاك الكبير بين البلدان على المياه، فضلاً عن ذلك، فإن ممارسات الإدارة غير المستدامة يمكن أن تؤدي إلى صراعات كبيرة بين البلدان والمجتمعات في محاولتها تأمين حصتها، وهو ما يمكن أن يؤدي بسهولة إلى مواجهات عنيفة، إذ برزت المياه كمورد استراتيجي يغذي الخلاف ويمكن أن يترجم بسهولة إلى صراع مسلح.

كما إن المياه مورد حيوي حيث أنها تحرك النظم البيئية والازدهار والنمو كما أن لها تأثيرًا كبيرًا على إمكانية الوصول ونوعية الحياة والرفاهية، وهو أمر بالغ الأهمية بالنسبة للدول، و تشكل المياه عنصرًا مهمًا على أجندة القادة العالميين في سعيهم إلى تحقيق التوازن بين موارد المياه العذبة والنظم البيئية والاحتياجات البشرية، ووفقًا لأهداف الأمم المتحدة البيئية والاستدامة ، فالمياه مورد ثمين ونادر يشكل تحديًا لقدرة البلدان على النمو والتطور، إن إدارة الأصول الحيوية مثل المياه والغذاء تتسم بصعوبات وتحديات كبيرة بسبب التطور السريع للدول، ومستويات التحضر المتزايدة التي تترجم إلى تحديات بيئية كبيرة مثل "تغير المناخ" فضلاً عن النمو السكاني وعدم الاستقرار الجيوسياسي، وعليه سيتم البحث في هذا المحور إلى فرعين هما: انموذج مصر واثيوبيا في استخدام الموارد المائية في السياسة الخارجية.

أولاً: انموذج حوض النيل: تحليل استخدام مصر وإثيوبيا للموارد المائية في سياستهما الخارجية:

قد لعبت المياه دوراً مهماً كمحرك اقتصادي وسياسي للدول عبر التاريخ، وإن الوصول إلى المياه لاسيما العذبة أمر بالغ الأهمية مثل تأمين مصدر للمياه ويصبح عاملاً من شأنه أن يبدأ الحروب بين البلدان، إذ تُعد ورقة المياه أحدى أهم الاوراق التي تفسر الطبيعة الصراعية للعلاقات الإثيوبية- المصرية، فإثيوبيا تعاني من معضلة تخزين المياه لفترات الجفاف والتي تستمر في بعض السنوات لمدة "ثمانية" اشهر، رغم وفرة الامطار في باقي الاشهر[٢٢]، فتوفير المياه وتخزينها تقع ضمن مهام من يقود الدولة والفشل في هذه المهمة يعني الاطاحة بالسلطة الحاكمة كما حصل مع الامبراطور "هيلاسيلاسي" ومن بعده "منجستو هيلا ماريام" بعد أنّ كان الجفاف وما يحصل بسببه من مجاعة سبباً في الاطاحة بهم، لذا سعت إثيوبيا لتخزين المياه عبر اقامة السدود والخزانات الضخمة التابعة لها لأن الزراعة فيها تمثل "٤٥"% من إجمالي الناتج المحلي ويعمل بها قرابة "٨٥"% من الشعب الإثيوبي[٢٣]، أيضاً العمل على اضعاف الغريم التقليدي لها مصر سياسياً واقتصادياً عبر الاستحواذ على أكبر قدر ممكن من مياه نهر النيل الازرق الذي ينبع من أراضيها

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الاربعون – كانون الاول ٢٠٢٤– جمادي الاخرة ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

عبر اقامة السدود ومن أهمها سد النهضة الكبير الذي بدأت بإنشائه في عام ٢٠١١، إذ يُعد هذا السد أكبر سد في إفريقيا و"عاشر" أكبر سد على مستوى العالم في توليد الطاقة الكهربائية إذ تبلغ طاقته الإنتاجية للكهرباء "٦٤٥٠" ميغاواط ، فالمشروع يُعد قوة اقتصادية وسياسة لإثيوبيا الذي سيوفر لها المياه وفائض من الكهرباء ممكن تصديرها بعائدات مالية قدرها "٥٨٠" مليون دولار سنويا[٢٤].

كما أن السد قادر على انتاج ما يقارب ضعف الانتاج لاثيوبيا من الكهرباء، الامر الذي سيؤدي الى مضاعفة نصيب المواطنين والشركات من الكهرباء وبما يقلل من فترات انقطاع التيار الكهربائي، ويتيح وعقد اتفاقيات مع عدد من الدول لاسيما الدول المجاورة من اجل تصدير الكهرباء مما يحقق عوائد اقتصادية كبيرة، فضلا عن أن السد يعد ركيزة اقتصادية بتمويل محلي دون اللجوء الى الاقتراض الخارجي[٢٥].

فإثيوبيا لم تعطي الاهتمام بجميع الحِوارات والاجتماعات المقدمة من مصر والسودان حول موضوع السد، ولم ترضخ للضغوط سواء من هاتين الدولتين أو غيرها، مما جعل العلاقات بين هذه الدول في حالة توتر وقلق لاسيما بعد أنّ تم الملء الاول لخزان السد مما قد يطور الامر إلى الخيارات العسكرية خصوصاً بين إثيوبيا ومصر، كون أنّ إثيوبيا تُعد مشروع سد النهضة هو مشروع وطني من الممكن أنّ يُغير واقع الحياة فيها[٢٦]، لتعمل إثيوبيا على تجاهل جميع التهديدات والانتهاء من الملء الثاني و الثالث للسد مما بدأ بإنعاش الاقتصاد الإثيوبي[٢٧] .

كما ولابد من التأكيد على حقيقة مهمة تنطلق منها اثيوبيا وهي ان مشروع سد النهضة بمثابة رسالة تحدي موجهة الى دول المصب وتحديدًا مصر، وفي هذا الخصوص وصف رئيس وزراء اثيوبيا الراحل (ملس زيناوي ١٩٩٥ – ٢٠١٢) في العام ٢٠١١ سياسة مصر تجاه اثيوبيا منذ الاستعمار البريطاني بالهدامة، إذ اتفقت بريطانيا مع مصر على استمرار تزويدها بالقطن المصري مقابل ضمان تدفق مياه النيل، وعليه أعلن (ملس زيناوي) بانه " لن تكون مصر قادرة على منع اثيوبيا من بناء السدود. اثيوبيا قادرة وراغبة في بناء السدود "، واضاف في رسالة وجهها الى مصر جاء فيها " لا ينبغي لمصر أن تحاول وقف ما لا يمكن وقفه"، كما اكد (ملس زيناوي) بان مصر تسعى الى اعاقة بناء السد، وتعمل لأجل ذلك وفق ثلاث استراتيجيات وهي:[٢٨]

١- الاستراتيجية الاولى: أن مصر تتمتع بميزة جيوسياسية أفضل في المنطقة، وقد استغلت ذلك بمنع اثيوبيا من الحصول على قروض لبناء السد، وبخلاف ذلك فان من يقدم قرضا لاثيوبيا سيدخل في صراع مع مصر، والصراع مع مصر يعني العبث مع العالم العربي .
٢- الاستراتيجية الثانية: زعزعة استقرار اثيوبيا بوسائل غير مباشرة، فبحسب (ملس زيناوي) انها تمنح المصريين مزيتين الاولى "صرف انتباه اثيوبيا عن التركيز على الشؤون التنموية"، والثانية "جعل جيراننا الأعضاء في الجامعة العربية مصدر تهديد لنا بشكل غير مباشر"، ويبرز في هذا الخصوص دعم مصر للصومال ضد اثيوبيا.
٣- الاستراتيجية الثالثة: تهديد اثيوبيا بجيش مصر الكبير، والحل بحسب (ملس زيناوي) هو عدم الخوف من جيشهم الكبير.

وعليه، فأنّ الصراع المائي بين الطرف الاول إثيوبيا والطرف الثاني مصر بسبب بناء الطرف الاول لسد النهضة على نهر النيل الازرق وسعيها اضفاء الطابع الامني على السد قد يهدد بحدوث حرب على المياه "حرب مائية" بين دولة منبع النهر "إثيوبيا" ودولة مجرى النهر "السودان" ودولة المصب "مصر"، لتكون المياه هنا سبباً في الحرب والازمات بدلاً من أنّ تكون قوة تسهم في تنمية البلدان وخلق التعاون فيما بينها، كون أن المياه قد تكون مورد اقتصادي مهمة يسهم في تحسين الواقع الاقتصادية.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الاربعون – كانون الاول ٢٠٢٤– جمادي الاخرة ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

ثانياً: تحليل استخدام العراق وتركيا للموارد المائية في سياستهما الخارجية:

تُعد المياه سلاحاً سياسياً وإقتصادياً بيد تركيا للضغط على العراق لاتخاذ مواقف مناوئة للأكراد ، ولأداء دور إقليمي في الشرق الأوسط ، كذلك سعي تركيا إلى تحويل العراق إلى سوق لصادراتها الزراعية والصناعية ، وتستغل تركيا قوتها العسكرية في ذلك ، فضلاً عن ضعف العراق ، وتهرب تركيا من ابرام اتفاقيات لاقتسام مياه نهري دجلة والفرات وترفض الاعتراف بالطابع الدولي للنهرين[٢٩] ، حسب ما جاء من مسؤولين في الدولة التركية " أن نهري دجلة والفرات ليسا نهرين دوليين وبالتالي فلا داعي لأبرام اتفاقية لاقتسام مياههما مع الآخرين ، ويكفي ابرام اتفاقية صداقة " [٣٠]، كما أن قضية المياه تُعد من قضايا الضغط الدبلوماسي التي تسعى تركيا لممارسته على العراق من أجل تحقيق مصالحها وتنفيذ متطلباتها [٣١]، فتركيا تطمح إلى جني فوائد اقتصادية من خلال الاستفادة من مياه نهري دجلة والفرات من خلال مشروع جنوب شرق الاناضول (غاب- GAP) وإقامة السدود من أهمها سد (اليسو–ILISU) على مجرى نهر دجلة الرئيس والذي من المتوقع الانتهاء من بنائه في عام (٢٠١٨) من أجل حصر المياه داخل الأراضي التركية ، ووصف المياه بأنها عنصراً موازيا للنفط العربي مستغلة بذلك الطلب العالمي المتزايد على المياه ، فتركيا تطمح إلى تحقيق عائدات مالية كبيرة من خلال بيع المياه إلى الدول العربية والعراق في مقدمتها ، وهذا ما يعني ان تركيا تبيع المياه كما يبيع العرب النفط[٣٢]، أن إقامة هذه السدود من قبل الجانب التركي على مياه نهري دجلة والفرات سيؤثر سلبا على مختلف نواحي الحياة في العراق وخاصة الزراعية والبيئية وكذلك الاجتماعية والتي سوف تولد ضغوط على صناع القرار وتنعكس بدورها السلبي على القرار السياسي والدبلوماسي العراقي ، فتقليل معدلات المياه المتدفقة إلى العراق جراء السدود يؤدي إلى انخفاض كبير بمساهمة قطاع الزراعة في الإنتاج المحلي مما يؤثر على مدخولات الفلاحين والمزارعين فيدفعهم إلى الهجرة من الريف إلى المدينة ، كما ستزيد مساحات التصحر وأنتشار الكثبان الرملية وتغيير طقس العراق وإرتفاع درجات الحرارة وكذلك ستؤدي تلك السدود إلى جفاف الاهوار ونقص حاد في المياه الصالحة للشرب ، ومن ثم سيؤثر ذلك على طبيعة العلاقة بين البلدين و كذلك يؤثر على عملية بناء الدولة العراقية التي تحتاج إلى نهوض في الجانب الزراعي والخدمي والصناعي.

- **الخاتمة**

أن الصراع على الماء هو صراع من أجل البقاء وهو يتخذ أبعاداً سياسية واقتصادية وأمنية تعطي لمن يمتلك الوفرة المائية القوة والسيطرة على من يحتاج إليها وبالتالي يعد مرتزاً في السياسة الخارجية وإن التوظيف الجيو-اقتصادي للموارد الاقتصادية وخاصة المياه، يعكس دورها الحاسم في تشكيل السياسات الخارجية للدول فالمياه ليست مجرد مورد طبيعي أساسي للحياة والتنمية بل أصبحت أداة قوة ونفوذ من خلال استغلال الموارد المائية، تتمكن الدول من فرض سياساتها على المستوى الإقليمي والدولي، سواء عبر التعاون لتحقيق التنمية المستدامة أو من خلال استخدامها كوسيلة ضغط لفرض إرادتها السياسية. ومع ذلك، فإن تأثير التوظيف الجيو-اقتصادي للمياه في السياسة الخارجية يرتبط بدرجة كبيرة بحسن إدارتها فالإدارة الرشيدة للموارد المائية قد تساهم في تعزيز الاستقرار الإقليمي والعلاقات الدولية المتوازنة أما سوء استخدامها فقد يؤدي إلى تفاقم النزاعات وزيادة التوترات بين الدول المتشاطئة مما يؤكد ضرورة تعزيز التعاون الدولي ووضع استراتيجيات شاملة لإدارة المياه كعنصر استراتيجي لتحقيق الأمن المائي والتنمية المشتركة.

- **المصادر(References)**

ISSN–2536–0027

١. إثيوبيا تعلن اكتمال الملء الثالث لسد النهضة، خبر منشور على موقع شبكة الجزيرة الاعلامية، ٢٠٢٢/٨/١٢، شبكة المعلومات الدولية، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/١٢/٣، على الرابط: https://www.aljazeera.net/news/٢٠٢٢/٨/١٢/
٢. احمد داود أوغلو ، العمق الاستراتيجي : موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية ، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، ٢٠١٠.
٣. أيمن السيد عبد الوهاب، مبادرة دول حوض النيل.. مدخل لتعزيز التعاون الجماعي، في أيمن السيد عبد الوهاب (محررا) ، حوض النيل فرص واشكاليات التعاون، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٩.
٤. بدر حسن شافعي، مصر وإثيوبيا وصراع الهيمنة على حوض النيل (سد النهضة نموذجا)، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠٢١.
٥. بوسكين سليم و أنغام عادل حبيب، تأثير مشكلة المياه على العلاقات التركية مع دول المصب لنهري دجلة والفرات، مجلة قضايا سياسية، بغداد، العدد٧٦، ٢٠٢٤/٣/٣١.
٦. التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠١٧ (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٨)، كذلك ينظر: زهير حمدان و محمد علي، سد النهضة.. تطورات الأزمة وسيناريوهات الحل، مقال منشور على موقع شبكة الجزيرة الاعلامية، ٢٠٢١/٦/٢٠، شبكة المعلومات الدولية، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/١٢/١، على الرابط: https://www.aljazeera.net/knowledgegate/newscoverage/٢٠٢١/٦/٢٠/ .
٧. سعد عبيد علوان، دور المتغير الاقتصادي في السياسة الخارجية: دراسة نظرية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٢٣.
٨. صباح عبد الصبور عبد الحي، استخدام القوة الالكترونية في التفاعلات الدولية: تنظيم القاعدة أنموذجا الجزء الثاني، المعهد المصري للدارسات السياسية والاستراتيجية، مصر، ٢٠١٦.
٩. عبد الرزاق بالعباس، التمويل الاسلامي في المنظور الجيواقتصادي، مركز ابحاث الاقتصاد الاسلامي، جامعة الملك عبدالعزيز، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٠.
١٠. محمد صالح العجيلي،" متغير المياه في العلاقات العربية-التركية"، مجلة الفكر السياسي، العدد(٨)، دمشق: اتحاد الكتاب العربي، سوريا، ٢٠٠٠.
١١. محمد علي تميم الجبوري، المعضلة المائية بين تركيا ودول الجوار الجغرافي العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤١٩، بيروت ، ٢٠١٤.
١٢. محمود سلامة، استكمال اثيوبيا لسد النهضة دوافع وعقبات، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٩.
١٣. مصطفى صادق عواد الكبيسي، الإصلاح السياسي (المعوقات والحلول)، دار الكتب والدراسات العربية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، ٢٠٢١.
١٤. مصطفى صادق عواد، الحِوار الوطني وإصلاح النظام السياسي في مجتمعات النزاع (ايرلندا الشمالية، اثيوبيا، العراق)، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، بغداد، ٢٠٢٤.

١٥. نقلاً عن: رندا طلال حسن، انعكاس أزمة المياه في الشرق الأوسط على الاستقرار السياسي والاقتصادي "دراسة حالة العراق"، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، العراق، ٢٠٢١.

١٦. نقلاً عن: عبد الله مرسي العقالي، المياه العربية بين بوادر العجز ومخاطر التبعية، (ابو ظبي: مركز الحضارة العربية للاعلام والنشر)، ١٩٩٦.

١٧. نقلا عن: منير الحمش، وجهة نظر عربية في واقع العلاقات الاقتصادية العربية – التركية ، في مجموعة مؤلفين العرب وتركيا : تحديات الحاضر ورهانات المستقبل ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، ٢٠١٢.

١٨. نقلاً عن، سارة صلاح هادي، التنافس الجيو-إقتصادي بين القوى الاسيوية بعد العام ٢٠٠٠، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠١٥.

١٩. Daniel B. Stephens & Associates, Inc, Source Water Characteristics and Basic Water Chemistry, What is the main, most important reason for having a trained, certified water system operator?, https://dbstephens.com/wpcontent/uploads/٢٠١٨/٠٧/٢hr-WaterChem.pdf .

٢٠. David Michel, Water Conflict Pathways, US Institute of Peace, ٢٠٢٠.

٢١. Edward Luttwak, From Geopolitics to Geo-Economics, National Interest ٢٠, ١٩٩٠.

٢٢. Edward Luttwak, Le rêve American en danger, Paris, Odile Jacob, ١٩٩٥; translated from The Endangered American Dream: How to Stop the United States from Being a Third World Country and How to Win the Geo-Economic Struggle for Industrial Supremacy, New York: Simon & Schuster, ١٩٩٣.

٢٣. International Monetary Fund, Geoeconomic Fragmentation and the Future of Multilateralism, ٢٠٢٣. file:///C:/Users/Al-Obour/Downloads/٠٠٦-article-A٠٠١-en.pdf

٢٤. Jean-François Daguzan, Survivre à la crise ou le retour brutal de la geoeconomic, Revue Geoeconomic, ٢٠٠٩.

٢٥. John F. Troxell, Geoeconomics, Army university press, https://www.armyupress.army.mil/Journals/Military-Review/English-Edition-Archives/January-February-٢٠١٨/Geoeconomics/ .

٢٦. Roman Napoli, The Importance of Economic Interests in Foreign Assistance, august ٢٠٢٢.

٢٧. Tadiyos Asnake, The Grand Ethiopian Renaissance Dam Centered Emerging Ontological Security in Ethiopia: Its implication to the Negotiations of the Dam (Thesis of Masters, Addis Ababa, Addis Ababa

University School of Graduate Studies, Institute for Peace and Security Studies, ٢٠٢١).

٢٨. Tomasz Grosse. "Geo Economic Relations between the EU and China: The Lessons from The EU Weapon Embargo and From Galileo." Journal Geopolitics, Vol.١٩, No.١, ٢٠١٤.

٢٩. Union of concerned scientists, how it Works: Water for Electricity, Water for power? Nov ٩, ٢٠١٧, https://www.ucsusa.org/resources/how-it-works-water-.

---

(١) عبد الرزاق بالعباس، التمويل الاسلامي في المنظور الجيواقتصادي، مركز ابحاث الاقتصاد الاسلامي، جامعة الملك عبدالعزيز، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٠،ص٤.

* ادوارد نيكولاي لوتواك: هو اقتصادي سياسي واستراتيجي عسكري أمريكي من أصل روماني، اشتهر بأعماله في مجال الجغرافيا السياسية والاستراتيجية، ولد في عام ١٩٤٢ في رومانيا، عمل مع وزارة الدفاع الأمريكية، وكباحث لفترة طويلة في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) في واشنطن العاصمة.

(٢)Edward Luttwak, Le rêve American en danger, Paris, Odile Jacob, ١٩٩٥; translated from The Endangered American Dream: How to Stop the United States from Being a Third World Country and How to Win the Geo-Economic Struggle for Industrial Supremacy, New York: Simon & Schuster, ١٩٩٣

(٣) Edward Luttwak, From Geopolitics to Geo-Economics, National Interest ٢٠, ١٩٩٠, pp. ١٧-٢٤.

** جان فرانسوا دغوزان ::من مواليد ١٩٥٣، هو باحث فرنسي متخصص في القضايا الاستراتيجية والجغرافيا السياسية، خاصة في قضايا الأمن الدولي والعلاقات الأوروبية، عُرف بأبحاثه حول دور أوروبا في الجوار الجنوبي، بما في ذلك شمال إفريقيا والشرق الأوسط، شغل منصب كبير الباحثين ثم نائب الأمين العام في مركز البحوث والدراسات في الإستراتيجية والتكنولوجيا ومدير الدراسات في مؤسسة البحر الإستراتيجية للدراسات المتوسط الأبيض (٢٠٠٠-١٩٩٦م)، وشغل منصب رئيس تحرير مجلة الجيواقتصاد ومجلة المشرق والمغرب .

(٤)Jean-François Daguzan, Survivre à la crise ou le retour brutal de la geoeconomic, Revue Geoeconomic, ٢٠٠٩, pp. ٣١-٣٨.

* باسكال لورو Pascal Lorot: هو أكاديمي وباحث فرنسي متخصص في الجغرافيا السياسية والاستراتيجيات الدولية، يتميز بتركيزه على القضايا المرتبطة بالأمن الدولي، والتحولات الجيوسياسية، والعلاقات بين القوى الكبرى، عمل في عدد من المؤسسات البحثية والأكاديمية المرموقة، حيث نشر مقالات ودراسات عن التغيرات الجيوسياسية وتأثيرها على الأمن العالمي.

(٥)عبد الرزاق بالعباس، مصدر سبق ذكره، ص٦.

(٦) International Monetary Fund, Geoeconomic Fragmentation and the Future of Multilateralism, ٢٠٢٣. file:///C:/Users/Al-Obour/Downloads/٠٠٦-article-A٠٠١-en.pdf .

(٧) نقلاً عن، سارة صلاح هادي، التنافس الجيو-إقتصادي بين القوى الاسيوية بعد العام ٢٠٠٠، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠١٥.

(٨) John F. Troxell, Geoeconomics, Army university press, https://www.armyupress.army.mil/Journals/Military-Review/English-Edition-Archives/January-February-٢٠١٨/Geoeconomics/ .

(٩) Tomasz Grosse. "Geo Economic Relations between the EU and China: The Lessons from The EU Weapon Embargo and From Galileo." Journal Geopolitics, Vol.١٩, No.١, ٢٠١٤, P.٦٥.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الاربعون – كانون الاول ٢٠٢٤– جمادي الاخرة ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

(١٠) صباح عبد الصبور عبد الحي، استخدام القوة الالكترونية في التفاعلات الدولية: تنظيم القاعدة أنموذجا الجزء الثاني، المعهد المصري للدارسات السياسية والاستراتيجية، مصر، ٢٠١٦.

(١١) سارة صلاح هادي، مصدر سبق ذكره، ص٤٧.

(١٢) سعد عبيد علوان، دور المتغير الاقتصادي في السياسة الخارجية: دراسة نظرية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٢٣.

(١٣) Roman Napoli, The Importance of Economic Interests in Foreign Assistance, august ٢٠٢٢.

*أزمة النفط في السبعينيات: واحدة من أهم الأحداث الاقتصادية والسياسية في القرن العشرين، حيث أثرت بشكل كبير على الاقتصاد العالمي والنظام السياسي الدولي، أهم اسبابها قرار منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (أوبك) ردًا على الدعم الأمريكي لإسرائيل، قررت الدول العربية في أوبك خفض إنتاج النفط وفرض حظر نفطي على الولايات المتحدة ودول أخرى تدعم إسرائيل وتم رفع أسعار النفط بشكل كبير كوسيلة للضغط السياسي.

(١٤) بوسكين سليم و أنغام عادل حبيب، تأثير مشكلة المياه على العلاقات التركية مع دول المصب لنهري دجلة والفرات، مجلة قضايا سياسية، بغداد، العدد٧٦، ٢٠٢٤/٣/٣١.

(١٥)Union of concerned scientists, how it Works: Water for Electricity, Water for power? Nov ٩, ٢٠١٧, https://www.ucsusa.org/resources/how-it-works-water-.

(١٦) David Michel, Water Conflict Pathways, US Institute of Peace, P٨, ٢٠٢٠.

(١٧) نقلاً عن: رندا طلال حسن، انعكاس أزمة المياه في الشرق الأوسط على الاستقرار السياسي والاقتصادي "دراسة حالة العراق"، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، العراق، ص٢٧، ٢٠٢١.

(١٨) Daniel B. Stephens & Associates, Inc, Source Water Characteristics and Basic Water Chemistry, What is the main, most important reason for having a trained, certified water system operator?, https://dbstephens.com/wpcontent/uploads/٢٠١٨/٠٧/٢hr-WaterChem.pdf .

(١٩) نقلاً عن: عبد الله مرسي العقالي، المياه العربية بين بوادر العجز ومخاطر التبعية، (ابو ظبي: مركز الحضارة العربية للاعلام والنشر)، ١٩٩٦، ص٥٠.

(٢٠) محمد صالح العجيلي،" متغير المياه في العلاقات العربية-التركية"، مجلة الفكر السياسي، العدد(٨)، دمشق: اتحاد الكتاب العربي، سوريا، ٢٠٠٠، ص٢٦٢.

(٢١) نقلاً عن: رندا طلال حسن، مصدر سبق ذكره.

(٢٢) مصطفى صادق عواد، الحِوار الوطني وإصلاح النظام السياسي في مجتمعات النزاع (ايرلندا الشمالية، اثيوبيا، العراق)، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، بغداد، ٢٠٢٤، ص ٢٢٧.

(٢٣) أيمن السيد عبد الوهاب، مبادرة دول حوض النيل.. مدخل لتعزيز التعاون الجماعي، في أيمن السيد عبد الوهاب (محررا) ، حوض النيل فرص واشكاليات التعاون، مركز الدراسات السياسية والأستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٢١٤

(٢٤) التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠١٧ (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٨)، ص ٣٤٤. كذلك ينظر: زهير حمدان و محمد علي، سد النهضة.. تطورات الأزمة وسيناريوهات الحل، مقال منشور على موقع شبكة الجزيرة الاعلامية، ٢٠٢١/٦/٢٠، شبكة المعلومات الدولية، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/١٢/١، على الرابط:
https://www.aljazeera.net/knowledgegate/newscoverage/٢٠٢١/٦/٢٠/ .

(٢٥) محمود سلامة، استكمال اثيوبيا لسد النهضة دوافع وعقبات، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٩، ص ١٩.

(٢٦) بدر حسن شافعي، مصر وإثيوبيا وصراع الهيمنة على حوض النيل (سد النهضة نموذجا)، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠٢١، ص ص ١٥٠-١٥١.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الاربعون – كانون الاول ٢٠٢٤– جمادي الاخرة ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

(٢٧) إثيوبيا تعلن اكتمال الملء الثالث لسد النهضة، خبر منشور على موقع شبكة الجزيرة الاعلامية، ٢٠٢٢/٨/١٢، شبكة المعلومات الدولية، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/١٢/٣، على الرابط: https://www.aljazeera.net/news/٢٠٢٢/٨/١٢/ .

(٢٨) Tadiyos Asnake, The Grand Ethiopian Renaissance Dam Centered Emerging Ontological Security in Ethiopia: Its implication to the Negotiations of the Dam (Thesis of Masters, Addis Ababa, Addis Ababa University School of Graduate Studies, Institute for Peace and Security Studies, ٢٠٢١), p.p. ٣٢ – ٣٣.

(٢٩) مصطفى صادق عواد الكبيسي، الإصلاح السياسي (المعوقات والحلول)، دار الكتب والدراسات العربية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، ٢٠٢١، ص ص ٢٢٨-٢٢٩.

(٣٠) نقلا عن : منير الحمش ، وجهة نظر عربية في واقع العلاقات الاقتصادية العربية – التركية ، في مجموعة مؤلفين العرب وتركيا : تحديات الحاضر ورهانات المستقبل ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، ٢٠١٢ ، ص ٢١٤

(٣١) احمد داود أوغلو ، العمق الاستراتيجي : موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية ، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، ٢٠١٠ ، ص ٤٣٩ .

(٣٢) محمد علي تميم الجبوري، المعضلة المائية بين تركيا ودول الجوار الجغرافي العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤١٩، بيروت ، ٢٠١٤ ، ص ٧٥ . للمزيد من التفاصيل حول اقامة السدود التركية على نهري دجلة والفرات ينظر ، المصدر نفسه، ص ص ٧٥-٨٧.